على هامش الصراحة

كل خميس

استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

■ إحسان شمران الياسري

قضية حمزة الخلف

لقد ورد في رواية أبو كاطع (قضية حمزة الخلف) العديد من المشاهد الناطقة التي تحكي قدرة الكاتب ودقته في وصف البيئة وشخوصها.. وكان من أجملها ذلك التقرير الذي كتبه رقيب الامن عن حمزة الخلف.. وهو يواصل متابعة حمزة الخلف من الفندق الى الكراج:

(١)

غادر المكان مكتئباً، موزعاً شتائمه، بالتساوي على المنتفعين بالإصلاح الزراعي، وعلى من وضع أول حجر للإصلاح الزراعي في هذه المنطقة، ولم يعف نفسه من المسؤولية عن كل هذه التعقيدات.. وأعاد الملامة.. وعدَّ النقود.. وفكر بشراء (مرصعة) لولده الصغير مجبل. مرّ بالسوق فاشترى رغيفين وشدة فجل.. خجل أن يأكل في مقهى السعادة، فقصد فندق حسون بعيوي، وهو يخفي الخبز وشدة الفجل تحت عباءته على نحو مُلفت للنظر. بعد الغداء صلى على عجل.. ونزل قاصداً المقهى ليشرب الشاي، ثم يتوجه الى الكراج.

بين الفندق والمقهى كان يترصده (خبير الأمن) الجديد، المنقول تواً لتعزيز أمن المدينة، بعد أن أشيع عنها وعن ريفها خصوصاً، بأنه موبوء بالغرباء. وقد أخذ خبير الأمن على نفسه عهداً بإثبات الوجود أمام كبار المسؤولين.. وذلك باتباع أساليب حديثة. وكانت هيئة حمزة مثيرة للفضول وهو يخفي الفجل والخبز تحت عباءته، وبدا للخبير وكأنه يتحاشى مواجهة بعض المارة.. ولذا فقد استهل الخبير عمله بكتابة ذلك التقرير الدقيق: (.. طويل القامة، رشيق متناسق.. له وجه بيضوي، شاحب قليلاً، لولا ذلك الشحوب لصح وصفه بالحنطاوي. عيناه زرقاوان، ثاقبتان مثل عيون الصقور، يظللهما حاجبان كثيفان، ولهما اهداب عليا طويلة خلافاً للجفنين السفليين، اللذين احمرا وتهدّلا قليلاً وتناقص شعرهما، وهذا يعود في رأيي إما لإفراط في القراءة أو سياقة ليلية متواصلة أو إكثار من شرب البيرة، وأترك التقدير لسيادتكم.. له أنف مُحدودب رفيع، لا يتطابق تماماً ومواصفات الأنف العربي. يترك من شاربيه ما استعصى على المقص. ومع أنه في العقد الخامس، كما أخمن، لكن حيويته تتحدى الشباب، بمعنى أنه منتصب القامة، ثابت الخطوات، كما لو أنه صرف من عمره الكثير في القوات المسلحة. يصّوب نظراته لأبعد نقطة ثم يعود بها الى حيث هو كأنما يقيس المسافات والأبعاد بالسنتمتر.. وباختصار غير مخل، فإن له نظرات مريبة مرتابة. ينتعل حذاءً مطاطياً أسود - وهذا لا قيمة له في التقرير لكن قدميه يلفتان النظر لصغرهما. يلبس عباءة سوداء، من نسيج اطلس رخيص، ويرتدي (زبوناً) رصاصيا مقلما بالأسود، وسترة سوداء قماشها وفصالها وخياطتها أجنبية. قميصه أبيض، بلا ياقة، متسخ قليلاً، يشماغه اعتيادي، وعقاله رفيع، شأن الفلاحين في المنطقة.. لا شيء ملفت للنظر بهذا الخصوص.

اتخذَ مكاناً في ركن مقهى السعادة فجلستُ ظهيراً له. طلب شاياً، ثم راح يصنع لفائف التبغ بأصابع طويلة مترفة، لم تخشوشن من عمل. وإذ جيء له بالشاي شرع يحرك الملعقة وهو ساهم يفكر بأمر خطير. مرَّ وقت يكفي لاذابة حصاة، ولم يكف عن تحريك الملعقة بالاستكان.. حتى إذا ظهرعند باب المقهى كهل أسمر قصيرالقامة، توقف عن تحريك الملعقة، ثم حملها بين السبابة والإبهام، ولوح بها للقادم فاستوثقتُ، حينذاك، انها اشارة اتصال. تصافحا. تواجها في جلستهما. قال القصير بجد: - وين وصلت قضيتك؟ قلب شفته السفلى، وأمال رأسه جانباً ثم أجاب: - مثل لقلق الحسين! رجاه القصير بحرارة أن يروي الحكاية، وتوّثب للإصغاء (وإذا فاتني النص كاملاً فقد احتفظت بالمعنى على نحو دقيق) قال الغريب: أول زيارة قام بها عمي (جوده) الى مرقد الإمام الحسين كانت سيراً على الأقدام، وبين قريتنا ومدينة كربلاء مسافة لا يقطعها الراجل بأقل من خمسة أيام. وصل عمي الى كربلاء متعباً. وحين شاهد صحن ضريح الحسين واسعا شامخ البناء، ومن ورائه تلوح القبة الذهبية تتلألأ تحت اشعة الشمس، ويصدر عنها وهج يأسر النفوس، حينذاك، تبددت متاعبه بفرحة اللقاء.

وقف في مدخل الصحن مدهوشاً، ثم سار على مهل، حتى اذا تجاوز طاق المدخل طالعته قبة الضريح الذهبية الهائلة. تسّمرت عيناه حولها بضع دقائق، كان خلالها يحيط ببعض الجزئيات ويكتشف التفاصيل رويداً.. رأى لقلقاً يقف على رجل واحدة فوق الهلال الذهبي الذي يتوّج القبة. واللقلق يتراءى في وقفته أقرب الى الوقار.. تَطلّع عمي جيداً.. فرك عينيه.. ولست أدري بالضبط مبعث حيرته، ربما شق عليه وقوف الطائر فوق ضريح الحسين، باعتبار ان الطيور مخلوقات تأكل وتوسخ.. أو لعله حَسِبَ وقوف اللقلق على هذا النحو لإداء مهمة، كأن يُذكر الناس بتضَحية الحسين، من خلال إظهاره الحزن الوقور..

على اية حال.. تخلص عمي في نهاية الأمر من حيرته. وأجمل كل الاحتمالات بعبارة محايدة، قالها بصوت خفيض: - لكلك ياالحسين! وكرر الزيارة بعد عام، وعند باب صحن الحسين طالعته صورة اللقلق، كما عهدها، في المكان نفسه، يقف على رجل واحدة، بلا حركة.. فتح فمه مدهوشاً وقال بتعاطف واضح، مع اللقلق: - بعد عيني لكلك ياالحسين!! ودخل الصحن، ثم دلف إلى الضريح، وهو مشغول الفكر بمعجزة اللقلق.. كتم ما يدور بخاطره مؤثراً الانفراد بحيرته على استفهام قد يثير سخرية أو عواقب لا تُحزر.

كان عمي ميسور الحال، وقد استطاب الزيارات، فانتقل من الزيارة (المقصودة) الى (المخصوصة)، وانضم الى موكب عزاء أهل (محيرجة) في زيارة الاربعين. ولما وصل الموكب الى كربلاء، نظّمه المسؤول، وسار المشاركون لاطمي الصدور.. وعند باب الصحن تطّلع عمى نحو القبة، فداهمته صورة اللقلق، كما رآها أول مرة.. حينذاك تفجرت دهشته شعراً (وما عُرف عنه قول الشعر من قبل أبداً) رفع كفيه وصاح بصوت جهوري، ردودا معي:

بعد عيني لكلكك، مظلوم مثلك يحسين رجل وحده وما عجز محبوس من سنتين!

انتهت الحكاية بضحكة مُجلجلة من القصير، وعاد الطويل - الغريب - إلى صمته. وقبل أن أترك ما جرى، وانتقل الى تفاصيل أخرى أوّدُ أن أضع علامة يصح الرجوع إليها في ما بعد - وهذا لايعني، بالطبع، أنني ارغب في التأثير على استنتاجات سيادتكم- إنما لو كلفت بتحليل هذه (الشيفرة) - وأصر على تسميتها شيفرة - لكنت اقول إن هذه الحكاية مُشبعة برموز عميقة، وبرغم إصرار مؤلفها على إخفاء عُقدها، إنما الشكوك التي تُثار حولها أكبر وأكثر من أن يتسع لها التلاعب بالألفاظ.

إن للقلق وظيفة هنا أكبرمن صورة، وليس عبثاً تكرار اسمه عشر مرات في الحكاية، وسيادتكم تعرفون وظيفة التكرار في الشيفرة. هذه ملاحظات أولية وددت طرحها أمامكم، إذا ما اكتفيتم بتحليل الشيفرة على انفراد، من خلال هذا التقرير، أو الإفادة منها عند تكليف خبير آخر، وأما أنا فلي إسلوبي الخاص في التتبع. والآن أعود الى ملاحقة ذلك الغريب المريب وتتبع خطواته:

إستأذن صاحبه قائلاً: - اسمح لي أبو علاوي، أروح للكراج، أخاف يفوتني الباص (المهجور). قام فقمت. اخترق السوق الكبير، وعند مبنى السراي القديم التقاه شاب أسمر ممتلىء الجسم وبدا اللقاء وكأنه مصادفة فتعانقا، وحين دعاه الشاب للجلوس في مقهى، رّد عليه الغريب بانه ذاهب الى اهله ويخشى أن يفوته الباص (المهجور).. يُرجى ملاحظة تكرار اسم الباص (المهجور). بادره الشاب مازحاً: - ولكن لا مسواك ولا هدية للأهل؟ حتى الذي يروح يبول ويرجع بيده إبريق!! أجاب الغريب على الفور:- من يبول وهو واقف لا يحتاج الى إبريق!- يُرجى ملاحظة تكرار اسم وفعل من الجملة، وهذا يعني أن خطّي الشيفرة هنا (البول) و(الإبريق)! افترقا بعد ضحكة وغمزات، ووصية من الغريب للشاب:

سلّم.. سلّم.. وعلى الشايب سلامين.

المـســـاواة فـــي الـدســـتـور الـعـراقـي

أكدت المادة (١٤) من الدستور العراقي على المساواة بين العراقيين ، وهذه المساواة تتجاوز أي شكل من أشكال التمييز سواء كان بسبب جنس الإنسان أو عرقه أو قوميته أو أصله أو لونه أو دينه أو مذهبه أو معتقده أو رأيه أو وضعه الاقتصادي أو مركزه الاجتماعي .

زهير كاظم عبود

ووفقاً لهذا النص يتساوى العراقيون في الحقوق والواجبات وفقا لمواطنتهم التي جعلها الدستور الأساس الذي ترتكز عليه فكرة المساواة، وهذه الفكرة السامية تمثل إلى درجة كبيرة مقدار الوعي والتطور في المجتمع الذي يجسد هذه المساواة ويؤمن بها عمليا ويمارسها على أرض الواقع، وهي الإقرار بحق الآخر في الحياة والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية، وهذه المساواة ركيزة من ركائز الممارسة الديمقراطية في العراق، ولبنة أساسية لبناء أركان دولة متينة وتعتمد الأسس القانونية، ومساهمة أكيدة لتذويب الفوارق الناشئة من السياسات الخاطئة التي مورست بحق أبناء العراق من أهل الديانات الأخرى غير الإسلام.

وإذا كانت فكرة المواطنة بحد ذاتها محور المادة (١٤) من الدستور أكدت أن ((العراقيين)) جميعهم مواطنون مجردون من كل ما يميزهم من الفوارق والتمايز يتساوون في الحقوق ، لأن قصد المشرع كان في تطوير فكرة المواطنة التي تستند إلى التساوي في الحقوق والواجبات ، والارتقاء بالمعاني الإنسانية لهذه المواطنة التي يتمتع بها الجميع ، وصولا إلى شراكة حقيقية تلتزم الدولة بتوفير ما أقره الدستور من الحقوق لجميع المكونات العراقية لتدفع باتجاه تأسيس رصين لبناء دولة القانون التي لاينسجم معها تهميش أو تمييز بين أي من تلك المكونات ولأي سبب كان .

وشعور المواطن بتوفر الأجواء والمناخ الذي يقنن هذه الحقوق بالتساوي بين العراقيين يجعله يؤكد معنى المواطنة ويستوعب علاقته بالوطن ويؤمن حقا بمواطنته الكاملة، وهذه العلاقة تنسجم مع المشاركة الحقيقية والمساهمة في بناء الدولة دون تمييز أيضا تأكيدا على مبدأ المساواة التي جاء بها الدستور وتؤكدها ضروريات البناء المستقبلي للعراق من خلال المكونات البشرية المتعددة التي يتكون منها المجتمع العراقي .

كما أن الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها لايكون إلا وفقا للقانون ، بمعنى أن الأصل توفير كامل أجواء المساواة في الحقوق للعراقيين مالم يتم تقييد أو منع قسم من هذه الحقوق وبمقتضى قوانين نافذة ودستورية ولها المبرر المنطقي والمقبول والمعقول ، وقد أكدت المادة (٤٦) من الدستور مرة أخرى على أن تقييد الحقوق والحريات لايكون إلا بقانون على أن لايمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية.

العراق بلد متعدد الاديان والقوميات والمذاهب، ومن خلال الإقرار بهذا التعدد جاء نص الفقرة ثانيا من المادة الثانية من الدستور بان الدستور ضامن لكامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية للمسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين ، وان أتباع كل ديانة من هذه الديانات العراقية القديمة احرار في ممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية وتكفل الدولة حماية أماكنهم الدينية .

هذه الحرية التي أقرها الدستور تعني أن تلك الديانات لها أعيادها الدينية الخاصة التي ربما لم يتعرف عليها جميع أبناء العراق لأسباب عديدة من بينها أن السلطات المبادة تعمدت عدم الإقرار بتلك المناسبات انسجاما مع عدم إيمانها بحقوق أهل تلك الديانات ، وهذه الأعياد تمارس فيها الطقوس الدينية التي تمليها عليهم دياناتهم وأعرافهم الدينية ، غير أن المشرع العراقي لم يعالج حتى اليوم قضية العطل الرسمية والأعياد الدينية لتلك الديانات .

ويمكن أن يكون أتباع الديانة الأيزيدية والمندائية أكثر من يتلمس تلك المعاناة بعد أن أقرت حكومة إقليم كردستان العراق تلك الأعياد والعطل الرسمية للأيزيديين في مناطق الإقليم ، حيث تم اعتبار أربعة أعياد دينية من سبعة عطلة رسمية في الإقليم ، وأن الأعياد الأربعة التي وافقت عليها حكومة الإقليم كعطل رسمية للأيزيديين عيد رأس السنة الأيزيدية وعيد جما وعيد صوم أيزي وعيد أربعينية الصيف ، في حين بقي المدن الواقعة تحت مظلة الحكومة المركزية بانتظار تجسيد مبدأ المساواة وتفعيل إقرار قانون يجسد تلك المناسبات .

وتوجب فكرة المساواة والالتزام بنصوص الدستور أن نقرلتلك المكونات بأعيادها الدينية ، وأن يتم تشريع قانون بتلك الأيام واعتبارها من العطل الرسمية لأتباع تلك الديانات ، وإذا كان الدستور منصفاً ولم ينف أو يلغي الأعياد الدينية لغير المسلمين ، يترتب على السلطة التشريعية أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار لتحدد تلك الأيام الدينية عطلا رسمية لأتباع تلك الديانات ضمن قانون العطل الرسمية والمناسبات الدينية ، تعبيرا وتجسيدا عمليا لمبدأ الإقرار بحق الآخر وعملاً بأحكام الدستور العراقي النافذ .

عـودة الـدفء إلـى العـلاقـات السـنغـافـوريـة - المـاليـزيـة

على الرغم من تجاورهما جغرافيا، وتمازج شعبيهما ثقافيا واجتماعيا، واشتراكهما في إرث إستعماري واحد، وعضويتهما في منظومة "آسيان" الجنوب شرق آسيوية، وارتباطهما باتفاقية الدفاع الخماسية التي تضم أيضا إندونيسيا وأستراليا ونيوزيلندا و المملكة المتحدة، ووصول تجارتهما البينية إلى ٣٩ بليون دولار في النصف الأول من العام الماضي فقط، مرتفعة بنسبة ٣٦ بالمئة عن مستواها في الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٩ ، فإن روابط سنغافورة بجارتها ماليزيا ظلت طويلا تشكو من فقدان الحرارة والدفء، وتسودها الشكوك والهواجس غير المعلنة.

د. عبد الله المدني

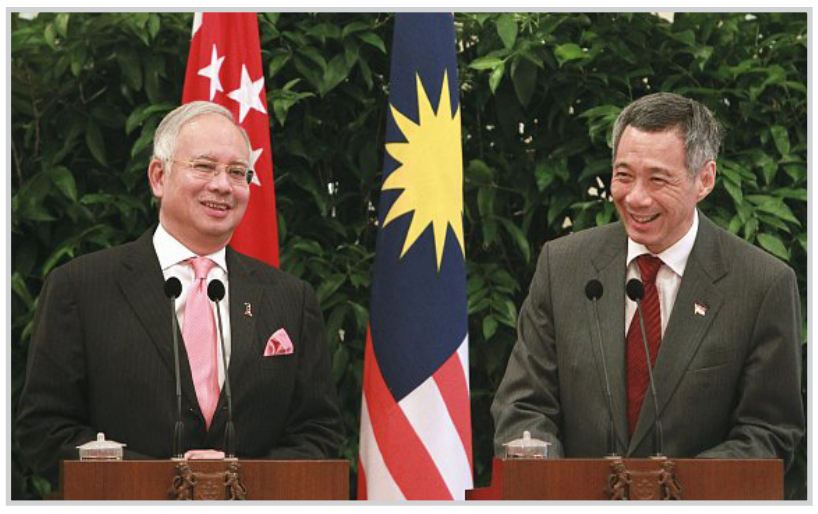

ربما يعتقد البعض أن الأسباب تكمن في موقف رئيس حكومة سنغافورة الأسبق وباني معجزتها الاقتصادية الدكتور "لي كوان يو" في عام ١٩٦٥ حينما أعلن انسحاب بلاده من الاتحاد الماليزي الوليد، تاركا كوالالمبور في موقف حرج، خصوصا وأن إندونيسيا بقيادة رئيسها الأسبق "أحمد سوكارنو" كان لا يكف وقتذاك عن وصف الاتحاد الماليزي بـ "صنيعة الإمبريالية الغربية"، بل ويبشر بقرب انهياره.

ولا نود في هذه العجالة العودة إلى التاريخ لبيان أسباب إنسحاب سنغافورة السريع من الإتحاد المذكور بعد سنتين من قيامه. فقد أشرنا إلى ذلك في مقالات سابقة وقلنا أن العوامل الإثنو دينية ما بين مسلمي الملايو وبوذيي سنغافورة من ذوي الأصول الصينية لعبت دورا حاسما في فك الارتباط، إضافة إلى عامل التنافس وغياب الثقة ما بين "لي كوان يو" ومؤسس الاتحاد الماليزي الأمير "تنكو عبدالرحمن، وهو العامل الذي ظل يلقي بظلاله على علاقة الأول مع خلفاء الثاني لسنوات طويلة.

والحقيقة إن لأسباب جفاء العلاقات ما بين الجارتين (لكن دون تطوره إلى حد القطيعة أو الصراع المعلن) جوانب أخرى. فالاستعمار البريطاني حينما قرر الانسحاب من البلدين في أواخر الخمسينات زرع كعادته بذور الخلافات التي نجد تجلياتها في النزاع حول أسعار المياه التي تحصل عليها سنغافورة من ماليزيا، و ادعاءات السيادة على جزيرة "بيدرا برانكا" المواجهة لسواحل سلطنة جوهور الماليزية (حكمت محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٨ لصالح سنغافورة في هذه القضية، لكنها في الوقت نفسه حكمت لصالح ماليزيا في قضية السيادة على منطقة "الصخور الوسطى" المتنازع عليها)، ناهيك عن الخلافات حول ملكية محطة "تانجونغ باغار" الموجودة في قلب سنغافورة، والتي تملكها وتستخدمها شركة السكك الحديدية الماليزية المعروفة اختصارا باسم "كيه تي إم" كمحطة رئيسية لنقل الأشخاص والبضائع من وإلى سنغافورة.

وموضوع هذه المحطة طرأ مؤخرا على سطح الأحداث في أعقاب اتفاق "جنتلمان" بين البلدين. وبموجب الاتفاق، الذي تم التفاوض حوله طويلا، إلى أن حسمت بنوده في سبتمبر من العام الماضي بين القيادة السنغافورية ممثلة في رئيس حكومتها الشاب "لي هيان لونغ" (ابن لي كوان يو) والقيادة الماليزية ممثلة في رئيس الحكومة "نجيب رزاق"، سوف يتم استبدال أراض بأراض. بمعنى تخلي ماليزيا عن محطة "تانجونغ باغار" ومنشآتها وما يحيط بها من أبنية كولونيالية التصميم، مقابل حصولها على أراض بديلة تقع ضمن الواجهة البحرية الجنوبية لسنغافورة، مع قيام الجارتين بالدخول في شراكة لردم واستصلاح تلك الأراضي وتعميرها ضمن مشروع يكلف أكثر من ٩ بلايين دولار أمريكي.

وهكذا، بمغادرة آخر قطار ماليزي لمحطة "تانجونغ باغار" في الأول من يوليو ٢٠١١ استردت سنغافورة الأراضي التي ظلت شركة "كيه تي إم" الماليزية تستخدمها منذ عام ١٩٢٣ .

وتعليقا على الحدث، الذي يُعتقد أنه مبشر بذوبان الجليد ما بين الجارتين تدريجيا، عبّر الزعيم السنغافوري "لي هيان لونغ" عن سعادته قائلا: "الآن يمكن لبلدينا المضي قدما نحو تعزيز مصالحهما المشتركة" مضيفا أن "إنفراجا حقيقيا قد حدث، وتاريخا جديدا سوف يكتب".

وبالعودة إلى تاريخ محطة "تانجونغ باغار" نجد تأكيد المصادر التاريخية على أنها تكونت حول قرية للصيادين، بدليل أن اسمها يعني بلغة أبناء الملايو "رأس الأوتاد" وذلك في إشارة إلى مصائد صيد السمك المصنوعة من أوتاد البامبو. هذه المصائد تطورت في عام ١٨٦٤ إلى جدران دفاعية على يد "شركة تانجونغ باغار الملاحية" التي أرادت إنشاء ما يصد أو يخفف حركة وأنشطة السفن الأجنبية في المنطقة.

وهكذا ظلت "تانجونغ باغار" مجرد منطقة تمتد ما بين ساحل البحر ومركز البلدة الحاملة للاسم نفسه، ويُستخدم مرساها لرسو المراكب الناقلة للمهاجرين من الصين والهند. لكن قيام الإدارة البريطانية في عام ١٩٠٤ بإنشاء خط حديدي، واختيارها كمحطة رئيسية على الخط، شجع الكثيرين من أثرياء البلاد من ذوي الأصول العربية والصينية على استثمار أموالهم في شراء الأراضي المحيطة بالمنطقة، ومن ثم تعميرها وتأجيرها، خصوصا للطبقة العاملة من الأقلية الهندية.

غير أن مصادر تاريخية أخرى تقول أن الجزء الأعظم من أراضي المنطقة كانت ضمن أملاك البريطاني "ديكستون هيل"، وعند وفاة الأخير في عام ١٨٥٦ بيعت تلك الأراضي في المزاد العلني، ليذهب نصيب الأسد منها إلى الثري السنغافوري من أصل عربي "سيد عبدالله بن عمر الجنيد" الذي قام بتقسيمها إلى أربع قطع وبيعها إلى الأثرياء السنغافوريين من أصول صينية ممن طوروها لاحقا وأقاموا عليها أبنية من ثلاثة أو أربعة أدوار. وكان ضمن هؤلاء الأثرياء "كوتشينغ تشيوك" شقيق تاجر الأرز المعروف "كو تشينغ تيونغ" الذي كان يسكن في المنطقة أصلا داخل معهد طبي.

على أن التحول الأهم في هذه المنطقة بدأ في منتصف الثمانينات حينما أطلق "لي كوان يو" مشروعا عمرانيا رائدا لتحديثها، وإقامة مبان سكنية حديثة فوقها مزودة بكافة وسائل الراحة والترفيه واللهو والتسوق، لكن مع الإبقاء على الأشكال العمرانية الكولونيالية لبعض أجزائها الأثرية.

المهم إنه بمرور الزمن تحولت "تانجونغ باغار" إلى نقطة عبور مهمة من منطقة إلى أخرى للعائلات المقيمة على طول نهر سنغافورة، سواء بواسطة العربات التقليدية أو عربات السكك الحديدية أو الشاحنات. وبالنسبة للانتقال بواسطة السكك الحديدية اتخذت منها شركة "كيه تي إم" الماليزية محطة رئيسية لتسيير ٣ رحلات على الأقل يوميا من كوالمبور إلى سنغافورة ومن الأخيرة إلى مدن وولايات أخرى داخل ماليزيا.

وعلى الرغم من تفاؤل الكثيرين بمستقبل العلاقات ما بين البلدين الجارين بعد حل قضية المحطة المذكورة، فإن هناك من يتخوف من بروز خلافات أخرى ولا سيما حول رسوم العبور فوق الجسر البحري الممتد بينهما. فالمعروف أن رئيس الحكومة الماليزية السابق "عبدالله أحمد بدوي" أثار في عام ٢٠٠٣ هذه القضية ومعها قضية حصول سنغافورة على المياه من ماليزيا. وفي العام نفسه أثار سلفه "مهاتير محمد" زوبعة كبيرة حينما هدد بإنشاء جسر جديد يربط البلدين كبديل للجسر الحالي حتى من دون موافقة الحكومة السنغافورية. غير أن حدة التوتر خفت في عام ٢٠٠٥ على إثر قرار السنغافوريين بضخ استثمارات ضخمة في الاقتصاد الماليزي، وتحديدا في مشروع لاستصلاح الأراضي في مضيق جوهور.

المجلس الوطني للسياسات العليا في الميزان

صبيح الحافظ

اطلعت على مسودة مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا المنوي اقراره واصداره من قبل البرلمان تنفيذاً لاتفاقية أربيل ،وبموجبها تم تشكيل الحكومة الحالية حسب الاتفاق السياسي بين الاطراف ذات العلاقة فوجدت ان صلاحيات هذا المجلس الجديد متماثلة مع صلاحيات مجلس الوزراء ان لم تكن اوسع منها كما يتجلى ذلك حسب ماجاء في المادة (٦) والتي تنص على مايأتي:-

اولا: بحث قضايا المصالحة الوطنية واتخاذ القرارات بشأنها ضمن سياقات المجلس المتفق عليه.

ثانيا: توحيد الروى في ادارة الملفات الاستراتيجية في مؤسسات الدولة العليا الاقتصادية والامنية والخارجية والخدمية والطاقة وغيرها لتحقيق الانسجام ووحدة سياسة الدولة في استكمال مهامها التنفيذية .

ثالثا: وضع ضوابط ومعايير تضمن الانسجام بين تخصيصات الموازنة العامة واولويات الخطط والاهداف الاستراتيجية.

رابعاً: تحديد الاولويات الوطنية وفي مقدمتها اخراج العراق من البند السابع ووضع جدول زمني لتنفيذ ومتابعة ذلك .

خامسا: ايجاد الحلول اللازمة الفاعلة لانجاح السلطة التنفيذية في القيام بأعمالها وازالة العوائق التي تضر في ادائها.

يتضح من فقرات هذه المادة هو سلب صلاحيات رئاسة مجلس الوزراء (الحكومة) والهيمنة عليها من خلال وضع ضوابط ومعايير وشروط اخرى لتحجيم دور مجلس الوزراء في رسم السياسات الاستراتيجية كون هذا الموضوع هو من اختصاص رئاسة مجلس الوزراء ولا يحق لمجلس السياسات العليا ان يلغي هذا الدور ، ووصف احد البرلمانيين مجلس السياسات بالدكتاتورية المبطنة.

من جهة أخرى قال احد البرلمانيين أن دور المجلس هو استشاري ورقابي لعمل الحكومة والسلطة التنفيذية حسب منطوق المادة (٣) وكذلك المساهمة الفاعلة في حل العقد التي تعترض العملية السياسية في العراق والخطوط العامة للسياسات العليا للدولة ، وتقدم التوصيات والمقترحات بشأن التشريعات والقوانين .

ومن نصوص مسودة قانون المجلس الوطني للسياسات العليا :

ان تكون للمجلس سكرتارية وهيكل اداري خاص به ، كذلك تخصيص ميزانية خاصة به تقدم من قبله وتقر وفقا للسياقات القانونية للموازنة العامة للدولة ، ويكون له مقر عام وقوة حماية مناسبة تابعة له.

للمجلس ايضاً حق إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

وفي المادة (٧) : للمجلس العمل على ضمان فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

تقديم المقترحات الضرورية لانجاز اصلاح النظام القضائي وتعزيز استقلاله وحياديته والعمل لتحقيق دولة القانون.

أما المادة (٨) من القانون والمتعلقة بتكوين المجلس ، فأن المجلس يتكون من:-

رئيس الجمهورية ونوابه.

رئيس مجلس الوزراء ونوابه.

رئيس مجلس النواب ونائبيه.

رئيس إقليم كردستان.

رئيس مجلس القضاء الأعلى.

عضوين من كل من الكتل الرئيسة الأربعة.

وبموجب نصوص هذه المادة في مسودة القانون يتكون المجلس من الرئاسات الثلاثة بالاضافة الى رئيس مجلس القضاء الاعلى وعضوين من كل من الكتل الرئيسة الأربعة.

ولهذا يظهر لنا ان مجلس الوزراء سيكون جزءاً من المجلس الوطني للسياسات العليا ، وكذلك رئاستي الجمهورية والبرلمان ، معنى ذلك ان دمج الرئاسات الثلاث بمجلس جديد يكون قد قضى على مبدأ فصل السلطات للرئاسات الثلاث (التشريعية والتنفيذيةوالقضائية) وبعيداً كل البعد عن المفهوم الديمقراطي .

ولمعالجة هذا الاشكال قامت رئاسة الجمهورية عند تقديم مسودة القانون للبرلمان برفع البند الخاص بآلية اختيار رئيس المجلس والتصويت عليه عند القراءة الثانية للقانون ، علماً ان رفع البند المذكور جاء لاعطاء مرونة اكثر للكتل السياسية لمناقشة المشروع في مجلس النواب وبحسب احد البرلمانيين ، ولكن ان احد منتسبي الكتلة (.....) اعلن ان مرشحها لرئاسة المجلس هو (.....) وليس شخصاً آخر.

على العموم إننا ننتظر النتائج ومعطياتها لإقرار هذا المجلس في الايام القليلة القادمة ، علماً أننا نعتقد أن استحداث المجلس الوطني للسياسات العليا وفق مسودة القانون لايحل إشكاليات الصراع السياسي بل يكون تصعيداً للخلافات بين الكتل ذات العلاقة.